

بتوفیق خالق جلیل و فضل قادر جمیل

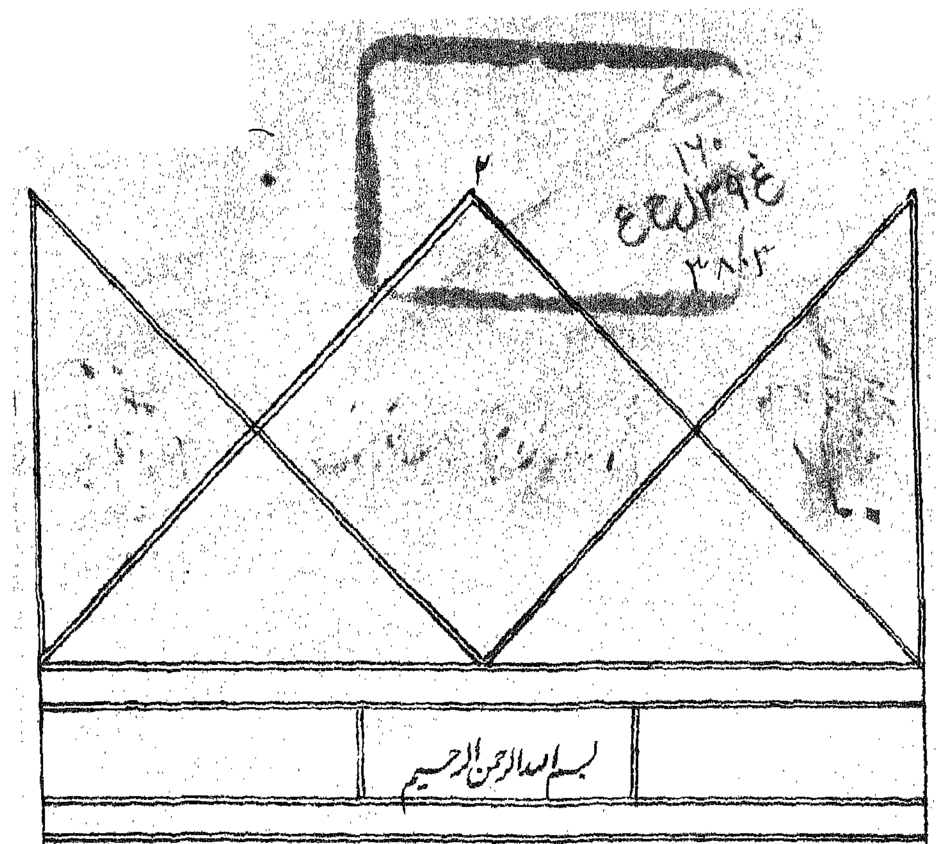
حاشیه مملو از فوائد و مشحون بغرائد بر حاشیه غلام یحیی متعلقه میرزاهد رساله موسوم به

هدایة الوری الی انوار الهدی

۱۲۸۱

بفرمائش جامع علوم عقلی و نقلی فخر التجار مولوی خادم حسین عظیم آبادی سلمه الله العلی

در بلده لکهنؤ بمرتبه اول بمطبع خاص نجم العلوم طبع یافت



بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فهذه عوائد سابغة وفوائد بالغة مسرجة بهداية الورى الى انوار الهدى تهما المتعوذ من شر الغي محمد عبد الحي ابن
استاذنا العلام مولانا محمد عبد الحليم ابده الله الكريم حال الاشتغال بقراءة الحاشية الزاهدية على الرسالة القطبية راجيا من
الخلان الانصاف والميل عن الاعتساف قوله صحاح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صحاح دراية ونسبة الصحاح
الى الدراية مبالغة قوله وان يكن سابقا الخ هذا من المساجحات واصل كلام الشاعر ابى الفتح البستي وان يكون سابقا
يدل عليه تقطيعه على ما افاده عمدة الادباء رح لا يدرك مستفعلن صفا فاعلن مطرى خصما مستفعلن اصهو فعلن + وان يكن
متفاعل سابقا فاعلن في كل لما مستفعلن وصفا فعلن قوله الكشح الكشح ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف تقول طوى فلان
عنى كشحه اذا قطعك كذا قيل قوله بل للفرقان يمكن ان يراد به ما يفرق بين الحق والباطل قوله هو العلم الكلى الخ لما قال السيد
الزاهد كان المراد بالعلم المتجدد علم تحقيق كل فرد منه الخ ولا ريب في انه لا يكون فردا الا للكلى فاستنبط منه ان العلم المتجدد هو العلم الكلى
ولذا زاد المحشي رح قيد الكلي وليس هذا من توجيهات المحشي كما وهم وما تخيل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى فلا حاجة لاخراج
العلم الحضوري الى قوله تحقق كل فرد منه الخ بل يخرج من الكلى فانه ليس بكلى فمندفع لان ما هو منشاء الانكشاف ليس الا امرا شخصيا سواء كان
علما حصوليا او حضوريا وليس الامر الكلى في الحصولى الا القدر المشترك بين الصور الخاصة التي هي علوم حصولية فكذا الكلى الامر
المشترك بين العلوم الحضورية امر كلى فما الفارق بينهما فتدبر قوله كما تلوح من الاشارات فان ما في اشارات الشيخ يؤدي الى ان
البعدية الذاتية هي التي بها يمتنع وجود البعد بدون القبل سواء كان القبل علة تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يستنبط هذا القول
بقوله يراد اى كما تلوح هذه الارادة من الاشارات اى اشارات المصنف والسيد الزاهد حيث اكتفيا على اخراج الحضوري وما عرضنا
باخراج الحصولي القديم ولا يبعد ان يراد بالاشارات الدلائل انما عبر عنها بالضعفها ثم اعلم انه كتب الى العلامة ادام الله ظله علينا
وعلى في بعض ... ان هذه البعدية الذاتية لا توجد في بعدية اجزاء الزمان كبعدية اليوم عن الامس فكتب بعض ...

حين اقامته في جونفور صانها الله عن الشرور سنة الثامنة والسبعين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول الثقلين عليه صلوات رب المشرقين
كتابا فيه ما ترجمته ان هذا خلاف اهل الفن فانهم يعدون تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض من قبيل التقدم بالذات فارسل دام ظله
اليه الجواب بما محصله ان البعدية بالمعنى المذكور تقتضي ان يكون بين القبل والبعد علاقة العلية سواء كان القبل علة تامة او علة
ناقصة وليس بين اجزاء الزمان علاقة العلية كما صرح به في شرح التجريد الجديد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وغيرها فليس ههنا تقدم
ذاتية بالمعنى المذكور نعم اطلق الحكماء بان امس متقدم على اليوم واليوم متقدم على الغد بالذات فالمراد منه ان امس متقدم على اليوم
بالزمان واليوم متقدم على الغد بالزمان الا ان هذا التقدم الزماني بينهما بالذات اي بلا واسطة امر آخر بخلاف التقدم الزماني الذي
في الزمانيات فانه بواسطة اجزاء الزمان اذ التقدم والتاخر من العوارض الاولية للزمان وقد صرح بهذا المعنى ايضا في تلك الكتب
وغيرها فلما وصل هذه المرسلة اليه كتب مكتوبا اليه دام ظله معتذرا بما ترجمته الى مستفيض من بيتكم بيت المجد والشرف وما اقدر على
التكلم مع جنابكم الا بالخلوص وما اختاره ضميركم الصافي وصححه نظركم الثاقب فهو الاولى الا انه يخطر في خاطري ان اجزاء الزمان لكونها
متصلة يمتنع وجود البعد منها بدون القبل اذ لو امكن وجود المابعد بدون صح ذلك اليوم لانعدم الاتصال وهو خلف فقد تحققت
فيها البعدية الذاتية ثم ارسل دام ظله اليه الجواب بما ترجمته انه تمهد لك مقدمتين الاولى انه ليس الجزء السابق من اجزاء الزمان
متقدما على الجزء المتاخر تقدما بالطبع او تقدما بالعلية افاد الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد قال الشيخ في التحصيل ليس
بين السابق من الازمنة والحركات وبين الآتية علية بوجه انتهى واستدلوا عليه بوجوه منها ان المتقدم بهذين التقدمين
مما يجوز اجتماعه مع المتاخر واجزاء الزمان مما يستحيل اجتماعها لكونه غير قار وقدح عليه شارح التجريد بان ذلك غير لازم الا ترى
ان العلة المعدة متقدمة بالطبع على المعلول ولا يجوز اجتماعها معه بل يجب عدم اجتماعها معه وفيه اولا ان المتقدم بالطبع
عدم العلة المعدة لا وجودها وهو تجتمع مع المعلول ولو سلمنا ان وجودها ايضا متقدم بالطبع فسبق العلة المعدة على المعلول بمعنى انه يجب
وجودها وسبق عدمها الطاري على وجودها وكلا السبقين بالطبع فعدمها متقدم على المعلول بالطبع ويجتمع معه واما وجودها فهو وان كان
لا يجتمع مع المعلول لكنه من حيث هو مصحح لجواز اجتماع عدمه مع المعلول وانما امتنع اجتماعه مع المعلول لمانع وهو توقف المعلول على عدم
العلة المعدة ايضا ولو لا ذلك لجاز اجتماع وجودها معه بخلاف الجزء المتقدم من الزمان فانه من حيث هو لا يجوز اجتماعه مع الجزء
المتاخر والا يلزم بطلان كونه غير قار لذاته كذا في بعض حواشي الحاشية القديمة ومنها ان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فلا
يكون جعل بعضها علة لبعض اولى من العكس فلا علية ولا معلولية بينها بحسب الماهية ولا بحسب تشخصها تشخصا ايضا لان الزمان
متصل واحد فلا يكون اجزاؤه الا مفروضة كذا افاد شارح التجريد والثانية ان الزمان متصل بمعنى ان الاجزاء المفروضة له
بينها حد مشترك وبهذا المعنى اتصال الخط والسطح والجسم التعليمي وهذا المعنى فصل للكم المتصل واما الاتصال بمعنى توحد الوجود فا
حال ان الساعة الماضية والساعة المستقبلة كلتيهما موجودتان في الواقع معا او احدهما معدومة في الواقع عند وجود
الاخرى فيه وكلتاهما معدومتان عن الواقع على الاول فالزمان المتصل موجود في الواقع بماضيه ومستقبله متوحد الوجود
متشكل كالمكان الممتد الموجود في الواقع فليس في الزمان تجدد وتعاقب في الواقع فالحكم بكون احد الجزئين ماضيا والآخر
مستقبلا من الاغلاط المحضة فلا يكون لاجزائه تقدم وتاخر اصلا بحسب الوجود في الواقع الا التقدم والتاخر بالنسبة

فيجوز ان يعتبر المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما فالمبدأ ان كان من الماضي فالمتقدم ما هو اقرب منه ثم وثم وان كان هو من المستقبل
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم وثم وعلى الثاني فالزمان في الواقع له تجدد وبعضه متقضٍ وبعضه متوقع ولاجزائه تقدم وتاخر بالزمان
فعند وجود الماضي منه في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فلا يكون الزمان ح متصلا لان الاتصال توحد وجود المتصل ولا يعقل
توحد وجوده مع انتفاء بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فظاهر ان الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال توحد الوجود ولا
وجود ح وبالجملة ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تاخر زمانا بين اجزائه والا فليس له حقيقة متصلة
وهذا كلي جلي وقد افاده المحققون ايضا واذا وعيت ما بين المقدمتين فنقول ان التعريف البعدية الذاتية اي بعدية بها يمتنع
وجود البعد بدون القبل تقتضي ان يكون القبل علة للبعد ناقصة او تامة وليس بين اجزاء الزمان علاقة العلية كما مر في المقدمة
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية وما خطر في خاطركم لو تم لدل على ان البعد علة للقبل بان نقول لو امكن وجود صبح هذا اليوم بدون
مسائه لانعدم الاتصال مع انه ثابت فصار البعد علة وهذا من السخائف والحل انه ان اردتم باتصال الزمان ما هو فصل
الكم المتصل فنقول انه لا ينعدم اصلا لو امكن وجود المساء بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم باتصاله توحد وجوده فنقول
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع معا وعلى هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم لا
تاخر الا الرتبي ولا كلام لنا فيه ولا تحقق القبل والبعد والمتقدم والمتاخر على نحو تكلم فيه الا اذا اختير ان بعضه موجود في الواقع وبعضه
معدوم فيه ح فلا اتصال كما قد مر في المقدمة الثانية فتمنع ح بطلان التالي تدبر **قوله** وانما اكتفى في نفي الديدن الخ
الديدن العادة كذا قال في النهاية واستعير ههنا للطريقة ولا مانع للمجاز ولا هو مقصور على السماع بل يكفي فيه وجود العلاقة على ما هو
المختار كما هو مصرح في المسلم وغيره فمعنى قوله وانما اكتفى المصنف في نفي هذه الطريقة اي طريقة حصول الصورة المنتجة في العقل على الاول اي الحصولي
حيث قال والعلم الحضوري لا يكون بحصول الصورة احالة الخ فلا يرد ما قيل ثم ان لفظ الديدن لا معنى له في هذا المقام اصلا لانه
في اللغة العادة فيكون معنى قوله انما اكتفى في نفي الديدن انما اكتفى في نفي العادة وهذه الفاظ ليس تحتها معان محصلة انتهى **قوله**
لا ينافي الخ افيد ان انحصار الشيء في الاعم وان كان لا ينافي انحصاره في الاخص الا ان الانحصار في الاعم لا يستلزم الانحصار
في الاخص ايضا فيحتمل ان يوجد الانحصار في الاخص وان لا يوجد فلا يثبت الانحصار في الاخص اي الحصولي الحادث وهذا مقام
تعيين المقسم فلم يحصل وهذا الايراد وارد غير مندفع وما قيل من انه ساقط ووجه السقوط ظاهر فمما لا يعقل ثم ما قيل مع ان انحصار الشيء
في الاعم من حيث هو كذلك مناف لانحصاره في الاخص قطعا انتهى ففيه ان هذا انما يرد على ما فيه بالاغماض عن قول المفيد
وان كان لا ينافي الخ بكلمة ان الوصلية فانه دال صريحا على ان الكلام بعد التنزل ولو قال فكذلك لقائل ان هذا ايراد على كلام
المحشي فيا باه قوله مع ان انحصار الخ فان هذا العنوان دال على انه ايراد ثان وليس قبله ذكر ايراد على كلام المحشي اصلا فتامل +
قوله فليس التخصيص الا تخصيص العلم بالمتجدد وتوضيحه ان المهروب عنه من التخصيص مرتين ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لا ما
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم ههنا انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالمتجدد وهذا مما لا يهرب عنه المحشي رح ويؤيده ما افاد
بحر العلوم رح حيث قال تعدد التخصيص ووحدته مبنيان على تعدد القيد المخصص ووحدته والقيد المخصص ههنا واحد وهو قوله المتجدد
لكنه ادى مؤدى القيدين انتهى وما قيل من ان المهروب عنه هو التخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

لما بين ... انه ... بما لا ... الخ ... كان ... الاهم ... على ان ... قول

منه ... مولانا ... عبد العلي ... بحر العلوم

المعنى واما التخصيصان مرة واحدة فهو ليس بشنيع فى زعم السيد الزاهد اصلا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى وههنا
لا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل انما يلزم التخصيصان مرة واحدة ولا شناعة فيه فتغيير سيدنا بما افاده عم جدى ملك العلماء
رح من ان اعتبار التخصيصين مرة واحدة وان كان يتصور ههنا بحسب اللفظ فان لفظا واحدا وهو المتجدد واقع مورد التقييدين
ولكنه لا يتصور بحسب المعنى فان بين الحادث والحصولى عموما من وجه فالتخصيص ههنا انما يتصور بان يخصص اولا بالحصولى
ثم بالحادث او بالعكس فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل **قوله** اى صفات
معها الخ تعقب بحر العلوم رح السيد الزاهد رح بان ما افاده من اشتراط المساواة فى صفات المعارف مما لا اصل له
فان المفرد المحلى والجمع المحلى والموصولات من العام وعلماء الاصول متفقون على ان صفات العام مستقلة لافراد العام
وقد اعتنى بعض السادات لدفع هذا الايراد بتوجيه قول السيد الزاهد بان معناه انه قد تقرر فى علم النحو ان توصيف المعارف
للتوضيح غالبا او صافها مساوية لها غالبا ثم افتخر على هذا التوجيه وقال فى نشاطه فاكتحل بكحل الانصاف حتى يحد بصرك
ولا تزى كلام المحشى محفوفا بغبار الايراد اقول ان هذا فرية بلا مرية فانه ما تقرر فى علم النحو ان اوصاف المعارف مساوية لها
غالبا بالمعنى الذى هو مراد السيد الزاهد اى المساواة فى الصدق كما لا يخفى على من اكتحل بكحل الانصاف نعم ان النحويين قالوا
ان الموصوف اخص او مساو يعنى فى نحو التعريف والمعلومية وليس المراد الاخصية او المساواة فى الصدق صرح به الرضى
وغيره والتفصيل فى التحقيقات المرضية **قوله** اى العلم الحاصل عند الابصار علم حصولى فقال بعض ابناء الزمان مستدلا عليه
لان المبصر الذى هو المعلوم قد تقرر كونه حصوليا واذا كان المعلوم حصوليا كان العلم ايضا حصوليا انتهى وهل هذا الا مضحكة
فان الحصولى والحضورى من اقسام العلم لا المعلوم فكيف يكون المبصر حصوليا ولو حمل الحصولى على المعنى اللغوى فيرد عليه
قوله قد تقرر فتدبر **قوله** يكفى للانكشاف قال عم جدى سند المحققين رح يرد على صاحب الاشراق ان العلم والمعلوم
فى الحضورى متحدان بالذات وبالاعتبار فاذا عدم المعلوم يلزم انعدام العلم مع ان الضرورة تشهد بخلافه نعم الحل على
طريقه انه قائل بعالم المثال فى بعض المواضع فما دام المحسوس حاضرا عند الحس والمدرك يكون الانكشاف بحسب وجوده
الخارجى المبصر فاذا بطل ذلك يحضر مثال له من غير انطباع فى الذهن وانتقاش فيه وهو متحد مع الاول بالذات
بحسب التشخص بالنظر الدقيق ولما لم يحكم العقل المتوسط نقول انه متحد بالذات مباين بحسب التشخص وهذا التشخص مع التباين الذى فى
لمناسبة بالاول بها يصير كاشفا للاول انتهى بالفاظه وحاصل الحل على ما ينادى عليه ظاهر كلامه ان العلم الابصارى
اى تحقق حال الاحساس تغير ولكن لا ينعدم العلم مطلقا لبقاء المناسبة بين ما فى عالم المثال وبين المحسوس
وليس فى هذا الكلام شائبة انه لا يتغير علم المبصرات بانتفاء الحضور الخارجى الموجود فى ذلك العالم ومنهم من نقل هذا
الايراد ثم الحل المذكور واضاف من عند نفسه بعد قول المقدام وانتقاش فيه فلا يتغير علم المبصرات بانتفاء الحضور
الخارجى الموجود فى ذلك العالم ثم تعقبه بقوله ولا يخفى انه يظهر من هذا الكلام ان المبصر حين انعدامه فى الخارج يوجد
فى عالم المثال ويكون العلم المتعلق به ابصارا عند صاحب الاشراق كما يدل عليه قوله فلا يتغير علم المبصرات الخ مع
ان صاحب الاشراق لا يقول بكون العلم المتعلق بالاشياء الموجودة فى عالم المثال ابصارا مطلقا انتهى ولا

اظنك مرتابا في ان ذلك المقدام برئ عن هذا القدح اذ ليس في كلامه ما اضافه هو من عند نفسه وهذا القدح انما يرد على
المضاف لا على اصل كلامه **قوله** المراد بالاول الخ هذا البيان يدفع التدافع الظاهر بين اهل الحاشية الزاهدية والمنهية و
قال بعض ابناء الزمان لم نفهم والحق ان المنهية تتعلق بقول السيد الزاهد في القول الآتي والتحقيق ان للعلم ثلثة معان الاول
المعنى المصدري والثاني مبدء الانكشاف الخ اقول هذا مما لا ينبغي الالتفات اليه اما اولا فلان النسخ الصحاح تكذبه وظني ان ذلك البعض
ايضا ما وجد نسخة يكون فيها هذه المنهية مكتوبة على هذا القول الاصح بل انما كان هذا الحكم من مخترعات خاطره واما ثانيا فلان
تعلق هذه المنهية بهذا القول مما يلوح عليه اثر الابطال لاتحاد اصل هذا القول والمنهية معنى كما لا يخفى ولعمري مقولاته اكثر من ان
تحصى **قوله** فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي كالوجود الخارجي هذا ما يوجد في النسخ الصحاح المتداولة
المعتبرة وحاصله ان حصول الصورة ليس الا الوجود الذهني فيكون حصول الصورة حينئذ فردا من افراد الوجود المطلق كما ان الوجود
الخارجي فرد منه وهذا لا غبار عليه ونقل بعض ابناء الزمان عبارة المحشي هكذا فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي
كالوجود الذهني انتهى ثم اعترض عليه بان الوجود الذهني وحصول الصورة واحد فكيف يصح التشبيه اقول ان هذا اعتراض على
النسخة المحرفة والمحشي برئ عنه **قوله** بحدوث الزمان والزمانيات ايماء الى ما قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية من ان هذه
الاستحالة اي الاستحالة الاولى واردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب الماضي الى آخر ما قال اقول ان قوله
في جانب الماضي متعلق بقوله انتهائه وهو مع متعلقه معطوف بالعطف التفسيري على حدوث الزمان فان الحدوث عبارة
عن الانتهاء في الماضي لا عن الانتهاء في المستقبل فانه يعبر عنه بالفناء ولا يجوز ان يكون قوله في جانب الماضي متعلقاً
بالحدوث فانه مع لزوم الاستدراك اذ الحدوث لا يطلق الا باعتبار الماضي دون المستقبل يستلزم اهمال الكلام اذ لا معنى
لقوله على تقدير حدوث الزمان في جانب الماضي وانتهائه لابهام الانتهاء كما قال بعض ابناء الزمان وقوله في جانب
الماضي متعلق بقوله حدوث الزمان لا بانتهائه مما ينبغي ان لا يصغى اليه **قوله** او بنفس ذات الممكن فيلزم الدور وفيه
انه لا يلزم الدور اذ امتياز الممكنات موقوف على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوف على ذوات الممكنات لا على
امتيازها فباختلاف هذه الاعتبارات لا يلزم الدور نعم لو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات
موقوفا على امتياز الممكنات فيلزم الدور لعدم اختلاف الجهة حينئذ انتهى وتعقبه بعض نظار كلام المحشي موجها لكلامه
بوجهين الاول انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الممكنات فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذواتها متمايزة بعضها
عن بعض اذ الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب سبحانه وبين ذوات الممكنات وكما ان تحقق النسبة فرع
تحقق طرفيها كذلك امتيازها فرع لامتياز طرفيها اقول هذا التوجيه مما يمجه ظاهر كلام المحشي فان قوله او بنفس ذات الممكن باقحام
لفظ النفس ينادي باعلى نداء على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذوات الممكنات اي مع قطع النظر عن
تحققها وتمايزها وغير ذلك من صفاتها فحينئذ فافادة عدم لزوم الدور جيد والثاني ان امتياز الممكنات ليس
معنى زائدا على ذواتها بل ذواتها بلا زيادة شيء عليها مناط للامتياز فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها بعينه
توقفها على امتيازها اذ لا معنى للتوقف على المعنى الانتزاعي الا توقفه على منشأ انتزاعه ضرورة انه لا تحقق له الا بتحقق منشأ انتزاعه

فقد وضح لزوم الدور وفيه اما اولا فبان قوله ليس معنى زائدا الخ ممنوع ان اريد بالزيادة عدم العينية والجزئية ولو اريد بالزيادة الحاجة في منشائية الذوات للامتياز الى امر زائد على ذواتها فهذا وان سلم لكنه لا يجدي نفعا فانه لا ينفي كون امتياز الممكنات امرا مغائرا لذواتها فكيف يصح التفريع بقوله فتوقف امتيازها الخ واما ثانيا فبان قوله اذ لا معنى لتوقف شيء الخ ممنوع فان للمعنى الانتزاعي احكاما وراء احكام منشاء انتزاعه فتوقف شيء على المعنى الانتزاعي امر وتوقفه على منشاء انتزاعه امر آخر ولو سلم فلا يتم التقريب الا اذا كان عنوان الدعوى هكذا فتوقف امتياز الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذواتها واذ ليس فليس ثم ما قال ضرورة انه لا تحقق له الخ لا يغني من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعي بتحقق منشا انتزاعه عينيتهما حتى يلزم عينية توقف شيء على الانتزاعي وتوقف شيء على منشا انتزاعه ثم بعد اللتيا والتي اقول انه لو كان توقف شيء على الانتزاعي عين توقفه على منشا انتزاعه كما قلتم لكان توقف الانتزاعي على شيء عين توقف منشا انتزاعه على ذلك الشيء للعينية فح لا يكون مفاد ما قال المحشي سابقا من ان امتياز الممكنات بعضها عن بعض عنده تعالى فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده تعالى الا ان الممكنات فرع الارتباطات وهذا مع انه يلوح عليه اثر الاهمال يخالف ما قال هذا الناظر في توجيه الاول من ان الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب سبحانه وبين ذوات الممكنات اما ترى ان احد الطرفين كيف يكون فرعا للنسبة فدائرة عدم التعمق دارت على هذا الناظر لا كما فهم سوء الفهم فيه ظلم تعمق **قال** السيد الزاهد الاشياء الا ان يكون وجودها لها الخ هذا الاثبات ان للمجردات علما بانفسها مع قطع النظر عن حصولية وحضورية ويدل عليه ما قال في حاشية الحاشية ما قال او لا يدل الخ فافهم بعض السادات من ان هذا الاثبات حضورية علم المجردات شطط **قوله** اذ المراد بها ههنا الخ ايماء الى ان الضمير في قول السيد الزاهد وهي القوة الباصرة راجعة الى العين يعني ان المراد من العين القوة الباصرة لا الجرم المخصوص وارادة القوة الباصرة من العين مجاز ولا يتوقف المجاز على السماع من اهل اللغة فلا تلتفت الى ما قال بعض ابناء الزمان من ان هذه الارادة خلاف ما تقرر في الحكمة ثم العجب منه انه قال فيما بعد مرة بعد اخرى ان المراد بالعين ههنا القوة الباصرة وعلاقة الارادة ظاهرة وهل هذا الا تهافت **قوله** لان الذات الماخوذة مع الحيثية لتركبه عن امر اعتباري امر اعتباري الخ يعني ان الذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية داخلة في المعنون لا في العنوان فقط امر اعتباري لانها مركبة عن امر اعتباري اي الحيثية والمركب من الاعتباري وغيره اعتباري وما قيل معترضا من انه يجوز ان تكون الحيثية معتبرة في التعبير والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع الحيثية امرا اعتباريا انتهى لا ورود له ههنا فان المحشي يحكم ههنا باعتبار المركب ويصرح به بقوله لتركبه عن امر اعتباري وهذا امر لا غبار عليه واصل هذا الاعتراض من القاضي احمد علي السنديلي واعتنى المحشي لدفعه حيث قال سابقا ان قول السيد الزاهد كيف الخ علاوة والمقصود منه نفي التغاير الذاتي فقط والمراد باخذ الذات مع الحيثية الاخذ في المعنون لا في العنوان فقط فبعد دفعه على زعم المحشي اعادته على ما رامه عجيب **قوله** وهل هذا الا اجتماع المثلين قال بحر العلوم رح يمكن ان يتكلف ويقال ان محل صور الجزئيات القوى الجسمانية وهي منقسمة بالانقسام الوضعي فانها فصورة جزئي تحصل في جزء من القوة وصورة جزئي آخر في جزء آخر منها فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة ان كان محلها النفس لكن علمها ليس على وجه الجزئية انما يدركها بهياتها واشخاصها فلا مثلين ههنا فتامل فيه فانه موضع تامل انتهى بعض كلامه

له ای السید الزاهد المحقق ... آبادی ۱۲

۲ له ای السید ... مبارک ... آبادی ... ۱۲ منه

۳ له ای مولانا عبد العلی ... رح ۱۲

المحشي بانه لا وجه لاختصاص جزء بحصول صورة جزئي وجزء آخر بحصول صورة جزئي آخر وهذا ظاهر جدا انتهى وفيه ان بحر العلوم
ما قال باختصاص جزء بحصول صورة جزئي وجزء آخر بحصول صورة جزئي آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض بما ذكره توجيه
بان يحصل صورة جزئي في جزء وصورة جزئي آخر في جزء آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او بسبب مناسبة ما او باقتضاء ودفع
سابق وليس في كلامه دعوى الاختصاص ولو سلم فنقول انه قدس سره ليس بغافل عن هذا القدح فلا قدح عليه الا ترى انه كيف يقول
في السند يمكن ان يتكلف وكيف يامر في المنتهى بالتامل ويقول فتامل فيه فانه موضع تامل قوله وليس العلم زائدا على هذا القدر اعلم انه لما كان المتوهم
ان يتوهم في تقرير النقض ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي فلا يلزم اجتماع المثلين فاراد المحشي دفعه بقوله ولا يصغى الى انكار
علم الجزئي بما هو جزئي الخ وما ثبت من هذا القول الى قوله ومكتنف باللواحق العينية في الذهن الا انه يحصل الجزئي بما
جزئي في الذهن بمقتضى ما استدلوا به على حصول الاشياء بانفسها في الذهن ولا ريب ان هذا الثابت لا يدفع التوهم
السابق الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم امرا آخر فلهذا قال المحشي وليس العلم زائدا على هذا القدر واذا وعيت هذا
فقد عرفت ان هذه المقدمة لها دخل تام في هذا المقام فلا يرد ما قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها في هذا المقام
كما لا يخفى على المتامل انتهى قوله فاسد لان قوله وهي اعم الخ ليس داخلا تحت النقل حتى يكون الجواب على خلاف قانون المناظرة
ويمكن ان يقال انا لو سلمنا ان ذلك القول داخل تحت النقل فالجواب ايضا على قانون المناظرة والتوهم فاسد فان المنوع
الثلثة وان لم تتوجه على النقل من حيث هو نقل لكنها تتوجه على المنقول كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثلثة تتوجه على
المنقول عنه فعجيب الا تعلم ان المنقول عنه اما ثقة او كتاب لا معنى لتوجه المنوع الثلثة عليهما قال السيد الزاهد في حاشيته على الحاشية
في هذا الطريق دقائق قال بعض ابناء الزمان هي الاسولة والاجوبة التي اوردها المحشي بقوله وفيه نظر الخ اقول هذا التفسير للدقائق
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المدققين ولعمري كيف اجترء على تفسير الدقائق التي يعرفها المحقق الدواني بوجود ما تعلقت
بالاسولة والاجوبة التي اوردها السيد الزاهد فتدبر قوله يلزم امر استحالته بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لا لزوم صفات
غير متناهية فان الكلام في الشق الاول لا في الشق الثاني الا ترى الى ما قال المحقق الدواني الاولى في الشق الاول ان
يقال فينتهي الى ادراك وجودي الا امكان للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل انه على طريقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت
المنتهى يلزم امر استحالته بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية او صفات غير متناهية فلا تنفع له قوله ثم اتى بصيغة المضارع
المتكلم كذا في حاشية الحاشية على ما نقل بعض النجاريين فمن فهم انه بصيغة الماضي المعلوم وضميره عائد الى الاستاذ فقد
خالف المنهية على انه يا باه قوله آخر فان الاستاذ ما اتى بتقرير حتى يكون هذا التقرير آخر قوله وقريب منه ما افاده بنفسه اي
الاستاذ كما في حاشية الحاشية على ما نقل بعض النجاريين ومن فهم ان الضمير يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف المنهية
على انه يا باه لفظ افاد فان المحشي في هذه الحاشية بصدد رد مقولات معاصر الاستاذ وما عنون عنه في موضع بلفظ افاد وما
منا انه كيف جوز ان المحشي عنون عن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد وهو وعن افادة الاستاذ بلفظ اتى فتدبر قوله بهذا
يثبت المقدمة الممنوعة الخ يعني ان غرض السيد الزاهد من قوله مع انه الخ اثبات المقدمة الممنوعة بحسب الشهرة فالدليل يكون جدليا لا برهانيا
وبعد ثبوتها فما ادعى المحقق الدواني من ان هذه المقدمة ظاهر البطلان مردود وان لم يثبت هذه المقدمة بالمقصود فانها

لا تثبت الا الاعم من وجودية الشي الزائل وجودية محضة ومن كونه سلبيا ثابتا والمقصود انما هو وجوديته وجودية محضة ولا
اظنك مرتابا في ان هذه المقدمة لعلم تثبت اصلا كيف يبطل دعوى ظهور بطلانها كما وقع من المحقق الدواني فما قال بعض
ناظري كلام المحشي نعم الظاهر ان غرض الشارح من هذا القول ليس اثبات المقدمة الممنوعة ولا ان شهرة عدم تعلق السلب
الا بالثبوت كاف في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال دعوى ظهور بطلان المقدمة المشهورة كما وقع من المحقق
الدواني انتهى لا ينبغي ان يلتفت اليه **قوله** لانها تدل الخ لا ريب في ان ما ذكره صاحب المطارحات يدل على الايجاب الكلي
اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا ملغاة على ما قدمر مفصلا من المحشي واما ما اورده من
ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما ثابتا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود وهو كون الادراك
وجوديا محضا فهو لا يقدح في دلالة تقريره على الايجاب الكلي لان هذا الايراد وارد على كل تقدير سواء دل على الايجاب الكلي
او على الايجاب الجزئي فلا تلتفت الى ما قال بعض ناظري كلام المحشي رح دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الايجاب الكلي
اعني وجودية جميع الادراكات في حيز الخفاء اذ قد عرفت انه نهاية ما لزم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا
اما انه ليس عدما ثابتا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا **قال** السيد الزاهد في حاشية الحاشية الا ان
يثبت توافق الخ وجه التمريض انه ما اقيم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجدان بهذا التوافق فمما لا يفيد في محل المناظرة
الخصم فما قال بعض الناظرين لا يظهر لهذا التمريض وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التمريض من ان الادراكات
مختلفة في النوع فما المانع من جواز اختلافهما في الوجودية والعدمية وتعقبه بعض النظار بانه لا يمكن الاختلاف النوعي الا
بعد الاتفاق في الجنس وح لا معنى لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشيء فانه وان اتفقت
الادراكات في الجنس لكنه يحتمل ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف الفصول تدبر **قوله** لا يوجب عدم كونها
الخ اورد عليه بعض النظار بان ما لا يكون ممتازا بنفسه بل بالملكة يكون امرا انتزاعيا غير موجود بنفسه ولا وجود له الا بمنشأ
الانتزاع فلا يكون منشأ لامتياز الغير الا بمعنى ان منشأ انتزاعه منشأ لامتياز الغير ولا يكون هو بنفسه منشأ لامتياز الغير وفيه
ان هذا مبني على انه لا يكون للانتزاعي احكام سوى احكام منشأئه وهذا امر مشي عليه ذلك الناظر في مواضع عديدة
من كتابه ولا برهان عليه وقد مر نبذ مما يتعلق بهذا المقام **قوله** حالتهم استحالة التسلسل الخ تحقيق المقام ان النفس اما حادثة
او قديمة وعلى الثاني فاما ان يكون تعلقها بالبدن ازليا كما هو مذهب القائلين بالتناسخ اولا وعلى الثاني فاما ان
تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بعينها وبصفاتها اولا فهذه اربعة شقوق فعلى الاول يستحيل التسلسل في التصورات التصديقات
على تقديرهما لان الزمان المتناهي كيف يكون مسارا للغير المتناهي وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة لقدم زمان
وجود النفس وكذا زمان ادراكاتها فانها قبل كل بدن كانت تدرك في بدن وكذا على الثالث واما على الرابع فيتم تلك
الاستحالة لان زمان وجود النفس وان كان غير متناه لكن زمان ادراكاتها متناه فانه يبتدأ ادراك النفس من حين
تعلقها بالبدن فما قيل من ان القول بان استحالة التسلسل انما يكون الا بناء على القول بقدم النفس وقدم تعلقها وايضا كما
هو مذهب القائلين بالتناسخ سخيف فخيال فلا تتخيل مثل هذا الخيال **قوله** كما في عدم عدم قديم قبل العدم الاول

مضاف الى العدم الثاني الموصوف بالقديم والمراد بالعدم القديم العدم السابق و بالعدم الاول المضاف العدم
اللاحق لا العدم السابق فيكون هذا مثالا لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق وما قيل من انه لا معنى لكون العدم
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم والا لزم ارتفاع النقيضين
ففيه ان هذا الوجود كانه هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى ما قال المحشي فيما سياتي من انا اذا فرضنا ان زيدا معدوم
ثم وجد ثم عدم فيصدق اولا زيد معدوم وثانيا لا معدوم وثالثا ليس بلا معدوم فههنا ثلثة اعدام الى آخر ما قال **قوله** وابطال
الحصر العقلي الخ وما قيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه الخاص اعني رفع الشيء بعد تحققه كما مر من الشارح
ولا استحالة في تعدد الرفع الخاص لشيء بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تعدد
الزوال للزائل الواحد عدم بقاء الحصر العقلي بين الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس نقيضا للزائل وان كان رفعا له
ولا ان يكون لشيء واحد نقيضان ففيه اما اولا فبان قوله بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق ينافي
ما مر منه من ان الرفع الخاص رفع الشيء بعد تحققه واما ثانيا فبان قوله ضرورة ان الزوال الخ غير مسلم اما سمعت ان
رفع كل شيء نقيضه فلما كان الزوال رفعا للزائل لكنه ليس نقيضا له واما ثالثا فبانه يلزم قطعا على تقدير تعدد الزوال
ان يكون لشيء واحد نقيضان ويبطل الحصر العقلي بين الشيء ونقيضه لتحقق الثالث فقوله ولا ان يكون الخ ممنوع
قال السيد الزاهد في المنهية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات انتهى
هكذا وجدت في نسخ الحاشية الزاهدية المتداولة واختارها جمهور محشيها وشراحها وسلكوا في ميدان تحقيقها مسالك
ونقل بعض ملك السادات عبارة المنهية هكذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرت عشرات وكذا عشرة
عشرات انتهى وقال في تحقيقها ان عشرت بالتاء المطولة صيغة المتكلم من التعشير ويكون عشرات مفعولا لها فمعنى
عشرت عشرات جعلت العشرات عشرة واحدة اي مائة وظاهر ان المجعول اليه عرضي للمجعول لامتناع تخلل
الجعل بين الشيء وذاتياته فثبت الحمل العرضي وكذا العشرات وقعت تمييزا للعشرة في قوله عشرة عشرات كالرجال في
عشرة رجال ومن البين ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدود حملا عرضيا وانت لا يذهب عليك ان هذا مبني
على كون التعشير مصدرا بمعنى ده كردن ولم نجده في الكتب الحاضرة وقال بعض القضاة ان قوله عشرت من العشر
وقوله عشرات بالرفع فاعله فمعنى قوله عشرت عشرات اتصف العشرات بالعشرة يعني ده شد وههنا كما يقال عشرت
الرجال يعني ده شدند مردمان وانت لا يذهب عليك ان هذا مبني على كون العشر مصدرا بمعنى ده شدن ولم نجده
في كتب اللغة الحاضرة وما قال من ان السيد الزاهد ليس من علماء العربية وليس هو متوجها الى محاورات الفصحاء
بل همته مصروفة الى دقائق المعقولات فلا يبعد وقوع هذا المصدر في كلامه فعجيب فان السيد الزاهد ليس يخترع
الالفاظ ويخترع المصادر ولا دخل في هذا للفصاحة فان الفصاحة امر آخر والتكلم بالعبارة على قانون الصرف
والنحو بالالفاظ الموضوعة العربية امر آخر فتدبر **قوله** وبانه يمكن تصور العشرة مع الغفلة الخ اورد عليه بان هذا
انما يتم لو كان ذلك التصور تصورا بالكنه وهذا ممنوع واجيب عنه بان العدد امر انتزاعي وكنه الامر الانتزاعي

ليس الا ما حصل في الذهن وقيل عليه فيه ما فيه اقول لم يعلم ماذا اراد بقوله فيه ما فيه واما المقدمتان اللتان في قول المجيب
فالاولى منهما مما اقربها المحشي حيث قال سابقا ان الحق ان العدد من الامور الانتزاعية والثانية منهما مما اتفق عليه المحققون
قوله سواء كان تقومها بالكل على سبيل البدلية الخ افاد بحر العلوم رح الاولى في الشق الثاني ان يقال ان
تركب من الكل بدلا يلزم استغناء الشئ عن الذاتي وان تركب عن الكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة الستة
بل يزيد عليها وقيل لعل وجه الاولوية انه على هذا التقدير لا يكون الاستحالة في كلا الترديدين واحدا بل يبطل كل واحد
منهما بوجه على حدة اقول الترديد يشعر بانه في الشق الثاني من الترديد لا يلزم استحالة الشق الاول مع انه ليس كذلك
فكيف يكون ما قال اولى نعم كان الاولى ان يقول وان تركب عن الكل على سبيل الاجتماع لزم الاستغناء و
ايضا لم يبق الخ قوله حيثية تقييدية الخ اعلم انه افاد بحر العلوم ان الوحدات الكثيرة لم تكن حقيقة احدية متقررة
مغايرة للاحاد وبعد عروض الهيئة قد تقرر حقيقة عددية احدية واورد عليه بان الوحدات قبل عروض الهيئة اما ان
تكون حقيقة عددية فح لا حاجة الى عروض الهيئة اولا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية ومن مقولة الكم بسبب
الامر الخارج وهو الهيئة فيلزم المجعولية الذاتية وقيل في توجيه كلام بحر العلوم ان محصل كلامه ان ذاتيات العدد
الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية فعند تحقق الهيئة الاجتماعية يصير مجموع الوحدات من حيث
كونها معروضة للهيئة عددا كما يقال قطعات الخشب من حيث عروض الهيئة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على
الوحدات ولا يلزم المجعولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهيئة وبهذا ظهر ان كل
وحدة وحدة وكذا الوحدات بلا عروض الهيئة وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية ليست
كيفا بل كم ضرورة انه قابل للمساواة والمفاوتة لذاته فهو مندرج تحت الكم بالذات انتهى اقول فيه اما اولا فبان قوله
ذاتيات العدد الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية مع انه يخالف قوله اللاحق غاية الامر ان يكون
العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهيئة غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية
هو العدد على تقدير عروض الهيئة لا انها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عروض الهيئة
سرير لا انها من حيث عروض الهيئة ذاتيات السرير واما ثانيا فبان قوله ولا يلزم المجعولية الذاتية مم فان ذاتيات
العدد لما لم تزد على الوحدات كما اعترف هو به فنقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحدة ولا عن الوحدات
الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عروض الهيئة فقبل عروضها لم تكن تلك الوحدات عددا ومن مقولة
الكم ولما عرضت تلك الهيئة الوحدات ولوحظت معها من غير ان تدخل الهيئة في قوام العدد صارت الوحدات عددا
من مقولة الكم بالذات بسبب هذا اللحاظ والعروض بل هذا الا المجعولية الذاتية قوله اي لعدم لقول الخ افيد فيه ان المقصود
انما هو استلزام دخول الوحدات المحضة دخولها مع الهيئة لا استلزام دخول المجموعات المحضة دخولها مع الهيئة
وذلك لا يستدعي الا دخول المجموعات الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلث لا دخول سائر المجموعات فيه وما قيل
في الجواب من ان المجموعات الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلثة بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

فوقہا فہی تستلزم دخول المجموعات التی ہے فوقہا ففیہ ان ہذا الالیقی عن جمیع فان المجموعات الثلثة احیا حصلة من الوحدات الثلث وان کانت بمنزلة الواحد بالنسبة الی المجموعات التی ہے فوقہا لکنہا لیست وحدات حقیقیة والمفروض استلزام دخول الوحدات المحضة دخولہا مع الصیغة فتامل قولہ لا التی بہا یتقوم وتحصیل حقیقة الکلیة کالہیولے والصورة الخ اعلم ان الاجزاء التی یتقوم بہا الحقیقة الجنسیة للجسم اثنان الہیولے والصورة الجسمیة ثم بعد تقوم الجنس لابد لہ من رفع الابہام وہذا ہو التحصل ولہ قسمان رفع الابہام النوعی وہو التحصل النوعی ورفع الابہام الشخصی ہو التحصل الشخصی فعند التحصل النوعی یزداد جزء ثالث ای الصورة النوعیة فللنوع اجزاء ثلثة وعند التحصل الشخصی یزداد جزء رابع ای الصورة الشخصیة فللشخص اجزاء اربعة ولذا قال المحشی فیما سیاتی واما الثانیة ای الاجزاء التی بہا یتقوم وتحصل حقیقة الکلیة فلا تتجاوز الاربعة عند احد ای وان کانت لا تتجاوز عن ثلثة عند القائلین بعدم جزئیة الصورة الشخصیة للشخص وہذا امر جلی لا اعتبار علیہ فما خیل من انہ لم یفہم الجزء الرابع الذی یدخل فی تقویم حقیقة الجسم الی الآن وما قیل ان المراد بہ الصورة الشخصیة فلا یخفی سخافتہ اذ الصورة الشخصیة لا تصلح لکونہا مقومة لحقیقة الجسم بل ہی من العوارض کما لا یخفی علی من لہ ادنی فہم انتہی مبنی علی الغفلة عن قول المحشی وتحصیل کما لا یخفی علی من لہ ادنی فہم فافہم ولقد استراح القلم من تحریر ہذہ العجالة سنة الثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرة رسول اللہ تعالی علیہ وعلی آلہ الصلوات رب المشرقین فی بلدة حیدرآباد صانہا اللہ عن الشر والفساد ٭٭

تمت

خاتمة الطبع

الحمد للہ والمنة کہ این عجالہ نافعہ کاشف غوامض حاشیہ غلام یحیی متعلقہ میرزاہد رسالہ مسمی
ہدایة الوری الی لواء الہدی تصنیف فاضل المعی مولوی محمد عبد الحی حفظہ اللہ عن شر الغی
بتاریخ سیزدہ ذی الحجة الحرام ۱۲۸۰ ہجری بتصحیح وتنقیح اضعف العباد سراپا عیوب محمد یعقوب
بمطبع فضل المطابع مجمع العلوم واقع دار العلم محل فرنگی محل من محلات دار الحکومت
بلدہ لکھنؤ حلیۂ انطباع در برگرفتہ مطبوع طبائع ارباب بینائی و مقبول
خواطر نکتہ سنجان میزان فکر رسا گردید امید کہ اگر جائی تغیر
اشکال الفاظ و حروف بنظر آید تصحیح و اثبات نمایند

ع٤ل٣٩ع

DUE DATE

ع
١٦٠

٣٨٠٣